

المناطق الصناعية وأثرها على واقع الصناعة الجزائرية

معتا الله محمد

طالب دكتوراه مكلف بالبحث في مغرب ، تنمية ثقافة وسياسة جامعة وهران

مقدمة :

مما لا شك فيه أن من أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد ما هو تحقيق تنمية شاملة على كل الأصعدة، وللوصول إلى هذا الهدف تسعى السلطات إلى وضع مجموعة من الآليات والإجراءات واختيار السبل المثلى التي تضمن لها الوصول إلى مبتغاهها، ولعل من أبرز هذه الخيارات تبني سياسة صناعية فعالة قادرة على تكوين نسيج صناعي متين وقادر على توفير منتوج محلي يستوعب الطلب الداخلي ويصل إلى أعلى ذراه بقدرته على المنافسة الخارجية والتصدير ضمن ما يعرف بالتقسيم الدولي للعمل.

وفي إطار سعي الدولة الجزائرية إلى تنمية القطاع الصناعي باعتباره السبيل الأمثل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وانطلاقا من أهمية تنويع مصادر الدخل القومي وإيجاد بيئة أعمال ملائمة وخلق فرص عمل للمواطنين واستغلال المواد الخام المحلية، انتهجت الدولة مباشرة بعد حصولها على الاستقلال السياسي حتى إلى يومنا هذا، خططا تنموية طموحة للنهوض بالقطاع الصناعي بدءا بتبني سياسة الصناعات المصنعة (الصناعة الثقيلة) إلى سياسة إشراك القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع. إلا أن واقع هذا الأخير يشير بالمجمل إلى بعده عن تطلعات السلطات الحكومية، فالصناعة التحويلية لا تتعدى نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الخام 6 % حسب آخر الإحصائيات، والحقيقة أن القطاع الصناعي تعترضه العديد من الصعوبات ولعل من أهمها مشكلة العقار الصناعي، إذ تعد من أبرز معوقات الاستثمار الاقتصادي عموما وبالأخص في القطاع الصناعي، ولا يكمن الخلل في نذرة هذا المورد الهام، فالجزائر تتربع على مساحة شاسعة تقدر ب 2 381 741 كم² وإنما يظهر الخلل جليا في كيفية تسييره، ولا شك أن التدخل الحكومي لتحقيق إدارة سليمة للمناطق الصناعية يجعل من هذه الأخيرة فضاء يعزز فرص الربط الشبكي والتجمع الصناعي من خلال القرب الجغرافي ووفورات الحجم.

وبناء على كل ما سبق ، تأتي هذه الورقة البحثية التي تحمل عنوان المناطق الصناعية وأثرها على واقع الصناعة الجزائرية ؛ للبحث عن مدى استجابة المناطق الصناعية في الجزائر لمتطلبات المستثمرين وتوفيرها على شروط الجيل الجديد من المناطق الصناعية ، وهذا ضمن المباحث الرئيسية التالية : أولا ، واقع القطاع الصناعي الجزائري ؛ ثانيا ، المناطق الصناعية في الجزائر ؛ ثالثا ، إنشاء وتأهيل المناطق الصناعية في الجزائر .

أولا : واقع القطاع الصناعي الجزائري

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي وبوضع أمني مستقر في المنطقة مما يجعلها مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في مختلف القطاعات , ويعطيها ميزة تنافسية على العديد من دول المنطقة . ومما يعزز من تميز الجزائر في المنطقة اهتمام ودعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة ووضع التشريعات العديدة المنظمة لعمله ، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات الهادفة لتطوير القطاعات الصناعية . ولعلنا أول ما نبتدى به لمعالجة إشكاليتنا هو تقديم وصف لواقع القطاع الصناعي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة .

1 - 1 المؤسسات الصناعية :

من خلال المعطيات الإحصائية يتبين لنا أن عدد المؤسسات ذات الطابع الصناعي في تزايد مستمر ومختلف من سنة إلى أخرى .

الجدول 1: تطور عدد المؤسسات الصناعية في الجزائر

السنة	عدد المؤسسات الصناعية	إجمالي المؤسسات	نسبة المؤسسات الصناعية	نسبة الزيادة السنوية في عدد المؤسسات الصناعية
2006	173244	1123415	15,42%	
2007	189114	1052393	17,97%	9,16%
2008	205043	1291178	15,88%	8,42%
2009	227980	1401405	16,27%	11,19%
2010	237399	1482595	16,01%	4,13%
2011	251814	1600139	15,74%	6,07%
2012	269157	1705976	15,78%	6,89%

المصدر: بناء على معطيات المركز الوطني للسجل التجاري

إلا أن هذه الزيادة ليست معنوية إلى حد ما، فتمثيل هذا القطاع في النسيج الاقتصادي لا يكاد يتجاوز 17 % من مجموع المؤسسات الاقتصادية، وهو ما يؤكد نظرة بعض الخبراء إلى أن الاقتصاد الجزائري في أمس الحاجة إلى خلق المؤسسات ذات الطابع الصناعي، وهو ما يعطينا كذلك إشارة واضحة لصعوبة الاستثمار في المجال الصناعي، ولئن كانت نظرتنا مقتصرة في هذه الدراسة إلى مشكل العقار فإن القطاع يعاني كذلك من مشاكل أخرى نظرا لطبيعة هذا القطاع، فالاستثمار في المجال الصناعي يتطلب موارد مالية هامة وتخطيطا استراتيجيا جيدا ليس في متناول كل الراغبين في الاستثمار. لذا فإنهم يتوجون إلى القطاعات الأقل صعوبة والأكثر ربحية كالقطاع التجاري.

أما من حيث نوعية الصناعات فنعكس ما كانت عليه الصناعات سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والتميزة بالصناعات التصنيعية، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الغذائية وصناعة المواد البلاستيكية. وهو ما يوضحه تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والناشطة في المجال الصناعي لسنة 2010.

الجدول 2: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة 2010

النسبة	عدد المؤسسات	فرع النشاط
30%	17679	الصناعات الغذائية
21%	12530	صناعة الخشب والورق
16%	9174	الصناعات المعدنية الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية
13%	7498	صناعة مواد البناء
7%	4316	صناعة النسيج
4%	2312	صناعة البلاستيكية
3%	1650	صناعة الجلود
6%	3644	صناعة مختلفة
100%	58803	المجموع

المصدر: Bulletin d'informations statistiques N°18

1- 2 الإنتاج الصناعي :

في الحقيقة لا توجد المعطيات الكافية لتحليل وإعطاء نظرة دقيقة على مواصفات الإنتاج في القطاع الصناعي الجزائري، غير أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي والتي لم تتعد 6 في المئة خلال السنوات الأخيرة دليل واضح على ضعف القطاع إذا ما قارناه بغيره من القطاعات، كما يوحي حتما بأن مساهمة الصناعة التحويلية في الجزائر تعد متواضعة مقارنة بغيرها من القطاعات كالصناعات الاستخراجية أو الخدمات والتجارة كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول 3: تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاعات النشاط (مليار دينار جزائري)

السنة	2007	2008	2009	نسبة المساهمة
المحروقات	4089,3	4997,6	3109,1	%33,41
الزراعة	704,2	711,8	926,4	%9,95
الصناعة	479,8	519,5	573,1	%6,16
البناء والأشغال العمومية	825,1	1933,2	1094,8	%11,76
التجارة والخدمات الإدارية	798,6	1082,6	1218,5	%13,09
خدمات أخرى	1933,2	2147	2384,6	%25,62
المجموع	8830,2	11392	9306,5	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

وإضافة إلى هذا الضعف الكمي، لم تستطع هذه الصناعة أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، رغم الإجراءات التحفيزية المتخذة من طرف الدولة لدعم الصادرات خارج إطار المحرقات، كما انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية، أي التوجه إلى الداخل.

1- 3 سياسة الدعم والحماية مع ضعف القدرة التنافسية :

منذ تقدمت الجزائر بطلبها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في جوان 1996 والتي تقضي اتفاقياتها بإلغاء القيود الجمركية، دأبت السلطات العمومية على دفع عجلة الإنتاج الوطني للأمام حتى يكون قادرا على مواجهة المنافسة الخارجية، ومن أجل ذلك فقد حظي القطاع الصناعي بدعم كبير تمثل في المساعدات المالية والجبائية لمؤسسات القطاع الصناعي كعملية إعادة معالجة الديون التي بادرت بها الدولة لصالح القطاع الخاص والتي مست حوالي 1000 مؤسسة

صغيرة ومتوسطة تنشط في الصناعة والتحويل ، ومن جهة أخرى فقد أنشأت العديد من هيئات الدعم والمساعدة للاستثمار وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ولئن أعطت هذه السياسات بعض النتائج الإيجابية بخلق مناصب شغل جديدة وتوسع في النسيج الصناعي، فلا يمكن أن يبقى هذا القطاع مرهونا بسياسة الدعم كما لا يجب أن يبقى هذا الأخير العامل الأساسي في تحسن وضعية القطاع الصناعي، لأنه مع الدخول في عالم المنافسة الخارجية لا يعول على مؤسسات تحظى بالدعم المستمر مجابهة الوضعية الحرجة والهزات الاقتصادية المفاجئة. وخير دليل على وجهة النظر هذه هو عدم قدرة المنتجات المحلية منافسة المنتجات الصينية خاصة فرع الإلكترونيك والتجهيز والجلود والتي غزت كل الأسواق الداخلية متميزة بخصائصين أساسيتين وهما (الديكور كعامل جذب، السعر المنخفض) حتى وإن كانت لا ترقى في بعض الأحيان إلى النوعية الجيدة، فالمؤسسات الصينية أدركت بتحليلها لمتطلبات السوق وميولات الزبائن أنها قادرة على غزو هذه الأسواق. واللافت في هذا الأمر، أن المنتج المحلي قد يتسم بخصائصين تجعله على هامش اهتمامات المستهلك الوطني وهما (النوعية المتوسطة والسعر المرتفع) ونوضح هذا في الجدول الآتي :

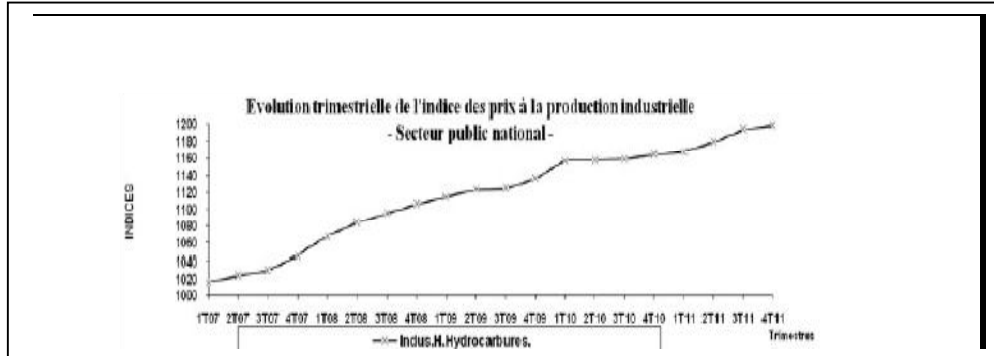
الجدول 4: خصائص المنتجات الصناعية المحلية

طبيعة المنتج	النوعية	السعر
منتج من دول أوروبية	ممتازة	مرتفع
منتج محلي	متوسطة	مرتفع
منتج من دول أخرى (الصين على وجه خاص)	رديئة ذات ديكور ممتاز	منخفض

المصدر: تم ملء هذا الجدول بناء على تقصي ميداني في السوق الشعبية المدينة الجديدة بوهان سنة 2013.

إن المستهلكين الجزائريين والذين ينتمي غالبيتهم إلى الطبقة المتوسطة والضعيفة وأمام هذه الخيارات سيتوجهون بالطبع إلى المنتج الثالث، لكونه يشبع رغباتهم، أما الطبقة الراقية فأنها تهتم بنوعية السلعة ولا يهملها سعرها مهما كان فتتوجه إلى المنتج الأول وبهذا يبقى المنتج المحلي على هامش المستهلك الوطني فسعره مرتفع ويواصل ارتفاعه مع مرور السنوات. وهذا ما يوضحه المخططان التاليين المبينان لتطور مؤشر سعر الإنتاج الصناعي في القطاع العام والخاص على التوالي :

مخطط 1 : تطور مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي في القطاع العام



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

مخطط 2 : تطور مؤشر الأسعار للإنتاج الصناعي في القطاع العام



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

وكل هذا يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.

ثانيا: المناطق الصناعية في الجزائر :

هناك تعريفات متعددة للمنطقة الصناعية منها هي أنها " عبارة عن مساحة معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن وتخصص للصناعات المختلفة ، أي أنها عبارة عن تجمع صناعي غير منظم ، ويعرف Bale المنطقة الصناعية بأنها مواقع أدخلت عليها التحسينات لتشكل عاملا محفزا لإنشاء الصناعات بكل أنواعها وأحجامها ، وأن الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية تقتصر على تحديد الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص

مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته ، وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة لهذا الحاجة ، فضلا عن مد الطرق دون تقديم أي خدمات أو توجيهات، ويصبح كل مشروع مسئول عن إدارة مشروعه لعدم وجود إدارة موحدة ، وتضم المنطقة الصناعية صناعات من الأنواع والأحجام كافة⁽¹⁾. وتعود نشأة المناطق الصناعية إلى العصور الوسطى وتحديدا في عهد الإمبراطورية الرومانية ، حيث انشأ العديد منها في ذلك الوقت وذلك بهدف زيادة النشاط التجاري والاقتصادي. أما تطبيق فكرة المناطق الصناعية فقد بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية قرب مدينة مانشستر ببريطانيا عام 1896 ، ثم لحقتها منطقة صناعية أخرى أقيمت بالقرب من مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في العام 1899 ، وبعدها بخمس سنوات أقيمت منطقة صناعية أخرى في مدينة نابولي الإيطالية في العام 1904

ثم بدأت هذه الظاهرة في الانتشار في منتصف القرن العشرين، حيث أخذت كل الدول المتقدمة والنامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خططها التنموية .

وبالنسبة للجزائر فقد تم تجسيد الفكرة في سنة 1973 عند صدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 28 فيفري 1973 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم البلديات والولايات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 03 مارس 1984. ومنذ سنة 2007 فقد أسند تسيير هذه المناطق إلى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 07-199 المؤرخ في 2007/04/23، تحت وصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمار.

2-1 الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ودورها في تسيير العقار الاقتصادي

أسندت للوكالة أربعة مهام أساسية وهي:

1. الوساطة العقارية : وذلك بترقية و تسويق الحافطة العقارية و تسيير الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية، وكذا إنشاء آلية تجسد الطلبات وفق نظام يواكب المستثمرين لتوجههم من أجل إقامة مشاريعهم الاستثمارية.

2. إنشاء بنك للمعلومات : عن طريق وضع وتحديث مستمر لبنك المعلومات للتصفح العام المتضمن للعروض العقارية على المستوى الوطني ؛.

3 الضبط العقاري: وذلك بإنشاء مرصد عقاري اقتصادي؛

4. الترقية العقارية: تقتني الوكالة الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية لإعادة بيعها أو منحها بالامتياز بعد تهيئتها وتجزئتها و تهيئتها لصالح أصحاب مشاريع ذات طابع صناعي بحث.

ولقد كان الهدف الرئيسي من الوكالة هو المساهمة في بروز سوق عقاري اقتصادي منظم وشفاف، ولذا فقد تفانيت الوكالة في العمل لتحقيق هذا الهدف من خلال تسيير عمليات منح الامتياز على الأصول العقارية التي أوكلت لها مهمة تسييرها. وسعت أيضا إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق ملاحظة سوق العقار الاقتصادي و إحصاء الوفرة الوطنية بالتطرق إلى إشكالية مطابقة الوفرة/ الحاجة.

ولا يمكن إنكار الدور الذي قامت به هذه الوكالة في مجال سوق العقار وما يدل على ذلك هو ارتفاع عدد الصفقات وانخفاض سعر العقار خلال السنوات الأخيرة وهو ما يوضحه الجدول رقم 5 والجدول رقم 6.

الجدول 5: مؤشر التغير في عدد الصفقات

السنة	2010	2011	2012
عدد الصفقات	240	249	378
مؤشر التغير السنوي ن/ن-1	88	104	152

المصدر: موقع الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

الجدول 6: تغير سعر العقار 2012

ب الدينار في متر مربع	تغير 2010/2008	تغير 2011/2010			
			سعر أقصى	سعر أدنى	سعر متوسط
	162	-13%	15 287	800	4 348

المصدر: موقع الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

2-2 واقع المناطق الصناعية في الجزائر :

إن واقع المناطق الصناعية في الجزائر وما تتصف به من خصائص يشير إلى الوضع الكارثي الذي كانت ولا تزال تشهده معظم هذه المناطق، ومن خلال الزيارة التي قادتنا إلى بعض المناطق الصناعية في مدينة وهران (المنطقة الصناعية : السانية ، أرزيو، حاسي عامر) خلصنا إلى بعض النقائص التي تعاني منها هذه المناطق :

- 1- الوضع الكارثي لشبكة الطرقات وتدهور بعض المسالك رغم ما لها من أهمية في تفعيل وحركة النشاط الصناعي داخل المنطقة الصناعية وإمكانية ربطها بالمستوى الخارجي ؛
- 2- تعدد النشاطات : إن المنطقة الصناعية تعد وتهيئ خصيصا لاستقبال المؤسسات الناشطة في القطاع الصناعي أو بعض الخدمات التي تلحق به ، وهو عكس ما لاحظناه في هذه المناطق التي تنتشر فيها بعض البنايات الفوضوية ؛
- 3- الأوعية غير المستغلة : فقد أفرز نمط التسيير القديم الذي كانت تدار به المناطق الصناعية وضعاً سيئاً نتيجة بيع العقارات للخواص الذين حولوا هذه الأوعية عن أوجه غير منوطة بها أو تركوها شاغرة بعدما تخلوا عن نشاطهم الصناعي، وتشير بعض المصادر إلى أن نصف الأوعية المصنفة في خانة العقار الصناعي غير مستغلة، فضلا عن وجود 500 فضاء صناعي يتربع على مساحة إجمالية تفوق 22 ألف هكتار، في حالة إهمال ؛
- 4- انعدام الأمن : حيث يعاني العمال من أعمال السرقات والتي قد تطال حتى المؤسسات الناشطة في هذه المناطق ؛
- 5- سوء تسيير النفايات الصناعية سواء السائلة منها أو الصلبة وهو ما يهدد صحة العمال الذين يكونون عرضة للعديد من الأمراض ويجعل من محيط المنطقة الصناعية غير صحي تماما.

ثالثا : تأهيل المناطق الصناعية :

يعرف التأهيل بأنه تلك العملية المنظمة والمستمرة والتي تهدف إلى جعل الفرد أو الشيء المراد تأهيله قادرا على القيام بوظائفه على وجه أكمل، ومن هنا كان المراد بتأهيل المنطقة الصناعية على أنه مجموع العمليات المنظمة التي تجعل من هذه المنطقة قادرة على توفير أحسن الظروف لنشاط المؤسسات الصناعية.

وتتوفر حظيرة الجزائر على مناطق صناعية ومناطق نشاط، تقدر مساحتها بما يربو عن 22 ألف هكتار تم إنجازها في إطار مختلف المخططات التنموية، وجرى خلال العشرية الأخيرة تنفيذ برنامج خاص لإعادة تأهيل هذه الفضاءات بمبلغ مالي زاد عن 28 مليار دينار، تم بفضل استكمال 160 عملية.

3- 1 المناطق الصناعية المدمجة :

يتطلب التجمع الصناعي توافر بعض العناصر الضرورية في البيئة المحيطة بالتجمع، التي تعد ضرورية لنشأته وزيادة فاعليته ونشاطه. ومنها وجود بنية فعالة من الأنظمة والقوانين، وبنية تحتية حديثة خصوصاً في مجال الاتصالات والمواصلات، ومؤسسات علمية وبحثية.

وفي إطار سعيها لتحقيق التوازنات الجهوية وتحسين مناخ الأعمال فقد بادرت السلطات العمومية بموجب قرار المجلس الوطني للاستثمار بتاريخ 19 أفريل 2011 بمشروع إنشاء 39 منطقة صناعية جديدة من الجيل الجديد على مساحة تقدر ب 9042 هكتار ورصد له مبلغ 79 مليار دينار، وهذا تحت إشراف الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري التي أوكلت لها مهمة تهيئة هذه المناطق التي تشمل على كافة المستلزمات من تأمين، وربط بشبكات النقل، وتوفير على كافة المستلزمات من طاقة ومياه ومساحات تجارية، إلى جانب خدمات المصارف والمطاعم.

3- 2 الأبعاد الاقتصادية لنشاط المناطق الصناعية :

بغض النظر عن وجود كل الهياكل الضرورية في المنطقة الصناعية فإن هنالك أبعادا اقتصادية وجب توفرها في المناطق الصناعية، إذ أنه حسب النظرة الحديثة فإن المنطقة الصناعية ليست بفضاء لتوطن المؤسسات فقط وإنما هي فضاء حياة لهذه الأخيرة ويستدعي هذا وجود مفهوم التفاعل والحركية لخلق جو تعاوني بين كل الفاعلين، ويعد هذا من أهم متطلبات التجمع الفعال حيث إن انتقال المعلومات وتبادلها يتطلب مجتمعا متفاعلا مع بعضه يقدر مبدأ تبادل المنافع، ويتميز التجمع الناجح بارتفاع مستوى الثقة بين عناصره واشتراكهم في رؤية موحدة لتطوير التجمع. ومن ضمن هذه المفاهيم الحديثة الخاصة بالتوطن الصناعي نذكر : العناقيد الصناعية cluster، الاقتصاديات السلبية Economies d'échelle، وفورات الحجم Externalités.

3- 2- 1 العناقيد الصناعية :

يعتبر أسلوب العناقيد الصناعية إحدى أفضل وسائل التنمية الصناعية، وهو أحد أهم وأحدث أساليب رفع معدلات النمو الاقتصادية، إذ يساهم بشكل كبير في نمو وازدهار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمارات والتطوير التكنولوجي وزيادة الصادرات.

ولقد بدأت معالم هذا المفهوم تتبلور في عام 1990 عندما قام العالم ميشال بورتر بإصدار كتابه الشهير "الميزة التنافسية للأمم" الذي أحدث ثورة في نظريات توطين المؤسسات الصناعية حيث قام بتحليل ودراسة نماذج من

المشروعات الصناعية في عشر دول صناعية ولاحظ وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات أطلق عليها وصف Industrial Cluster .

وطبقا لدويرينجرو وتر كلا Doeringer et Terkla فإنه ليس هناك تعريف موحد للعناقيد الصناعية، والتعريف الأساسي لها هو : أنها عبارة عن تركيز جغرافي للصناعات يؤدي إلى تحقيق مكاسب من خلال الموقع المشترك (2)

وتختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم والمعايير التي ينظر للعنقود من خلالها، والتي قد تتمحور في تصنيف العناقيد حسب النشأة أو المنتج أو نوعية الترابط، غير أن هذا الأخير هو الأكثر استعمالا، ويضم التقسيم حسب درجة الترابط نوعين أساسيين هما :

1- عناقيد مندمجة بشكل أفقي: وتتكون من الصناعات التي من الممكن أن تتشارك في الأسواق العامة للمنتجات النهائية وتشارك في التقنية وقوى العمل أو حتى الموارد.

2- عناقيد مندمجة بشكل رأسي: وهي مكونة من الصناعات التي ترتبط من خلال علاقة البائع/ المشتري.

ولهذه العناقيد العديد من المزايا التي تنشأ عن قيامها نذكر منها (3) :

- زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل؛
- تحقيق وفورات خارجية كتلك المتعلقة بظهور وكلاء تسويق أو موردين متخصصين في مدخلات التصنيع؛
- تقليل نفقات التبادل أثناء المراحل الإنتاجية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ورفع المزايا التنافسية للمنتجات؛
- تحسين فرص التصدير مما ينعكس على الاقتصاد ككل؛
- المساهمة في تركيز الخبرات الفنية والبشرية والتكنولوجية؛
- الحصول على مزايا الحجم الكبير؛
- يساعد في تطوير البنية الأساسية من الخدمات المالية والقانونية وغيرها من الخدمات المتخصصة؛
- تخفيض معدلات البطالة؛
- نمو مجموعة من المهارات الخاصة بقطاعات معينة والمسائل المشمولة بمسائل فنية ومالية ومحاسبية؛
- التنوع الضمني بين الإبداع وتدفق المعرفة؛

- ظهور شبكة من المؤسسات المحلية العامة والخاصة ؛
 - جذب الاستثمارات الأجنبية ورفع معدلات النمو الإجمالية ؛
 - رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية لأعضاء العنقود ؛
 - القدرة على حل المشكلات بأساليب حل عاجلة من خلال التعليم التبادلي ؛
 - التعاون في مجال الأبحاث الأساسية لارتفاع التكلفة .
- وتقوم آلية العنقود الصناعي على أربعة مبادئ أساسية هي : التركيز الجغرافي ، التخصص ، الابتكار ، المنافسة والتعاون ، ومن خلال هذه المبادئ يمكن للتجمع أي يصل للتنافسية المطلوبة .
- 3- 2- وفرات الحجم :

يقصد بوفرات الحجم تلك الميزة التي تستفيد منها المؤسسات المتعاقدة مع بعضها البعض فيما يخص شراء أو بيع المنتج أو المشاركة الجماعية في عملية إنتاج المنتج النهائي المتكون من عدة أجزاء وهنا نميز بين نوعين من وفرات الحجم ؛ الداخلية والخارجية (4) .

- وفرات الحجم الداخلية : وهو أن تقوم أحد الوحدات الإنتاجية بإنتاج المنتج النهائي أو بعض أجزائه لصالح وحدة أخرى ، تبعاً لما يتم الاتفاق عليه ، ويأخذ هذا النوع الأشكال التالية :

- التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية ، حيث يقوم المنتج الأصلي للسلعة بالتعاقد مع أحد الوحدات الإنتاجية لإنتاج هذه السلعة وفقاً لمواصفات محددة ، في نفس الوقت الذي يقوم فيه المنتج الأصلي بإنتاجها ، ويظهر هذا الشكل نتيجة لتزايد الطلب وبهدف تغطية الطلبات الإضافية من السلع ، ويمثل هذا الشكل علاقة مؤقتة بين الطرفين .

- التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص ، حيث يقوم المنتج الأصلي بتفويض المقاول الفرعي بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة .

- تخصص الشركات في نفس المرحلة أو الحلقة من سلسلة القيمة المضافة .
- التعاقد من الباطن مع المورد ، حيث يقوم المقاول الفرعي بالسيطرة التامة على عملية التصميم والتطوير وطرق الإنتاج ، بعد الاتفاق مع المنتج الأصلي على تصنيع أحد أجزاء المنتج النهائي .

3 - 2 - 3 وفرات الحجم الخارجية :

حيث يقوم المنتج الأصلي بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا، وهو يمثل شكلا من أشكال الاعتماد العمودي بين المؤسسات.

يتميز هذا الأسلوب بما يلي :

- تمكين المنتج الأصلي من توزيع عملية الإنتاج خاصة التي تتطلب عمالة كثيفة ومكلفة ؛

- زيادة الإنتاجية عن طريق التركيز في إنتاج المراحل النهائية للسلع

التقليل من النفقات.

الخلاصة :

تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني باعتبارها المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية، ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تفعيل التنمية الشاملة، وتنشيط سوق العمل فقد حظيت باهتمام كبير من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاشه وتطويره باستمرار، وفي هذا الصدد فقد باشرت السلطات العمومية بعملية تأهيل المناطق الصناعية وإقامة مناطق أخرى من الجيل الجديد عصرية تستوفي جميع الشروط الضرورية لنشاط المؤسسات الصناعية.

ولئن كانت البنية التحتية هامة في المناطق الصناعية فإن وجود التفاعل والحركة والنشاط الذي يخلق الجو التعاوني والتنافسي بين المؤسسات في هذه المناطق الصناعية ضمن إطار العناقيد الصناعية ووفرات الحجم يعد سببا رئيسيا في تطور الصناعة ونقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات وبالتالي نجاح السياسة الصناعية للدولة.

المراجع والاحالات :

- 1 - نايل محمد ابراهيم مصبح- أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة رسالة ماجستير، جامعة الأزهر ، سنة 2012 .
- 2 - DOERINGER, P.B et TERKLA D.G «Business strategy and cross-industry clusters Economic Development Quantrely, 1995.
- 3 - زايري بلقاسم العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطياف العدد السابع، 2007.
- 4 - بوديار زهية، شوقي جباري، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، 2010